

## الويل لقاضي الارض من قاضي السماء

### بقلم الياس بجاني

#### مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

صدق أو لا تصدق، فقد نُقل عن فخامة العماد "إن أكثر ما يؤلمه أن أحداً لا يصدق أنه ليس شريكاً في محاصصة التعيينات، وأنه لم يقترح اسم شقيقه القاضي نصري لحود لرئاسة مجلس القضاء الأعلى، وأن مرجعاً رئاسياً آخر هو الذي فاتحه بتعيين شقيقه لأنه الأقدم سناً، فرفض مجرد البحث في هذا الأمر معه، تاركاً لمجلس الوزراء تعيين الذي يراه مناسباً" وصدق أو لا تصدق أيضاً "أن فخامته يؤكد أنه حاول جهده أن يثني ابنه النائب إميل لحود عن خوض الانتخابات ففشل في إقناعه، وأنه لم يتدخل منذ تسلمه مهامه الرئاسية لا مع القضاء الواقف ولا مع القضاء الجالس لملاحقة شخص أو لإطلاق شخص، وهو يتحدى أيّاً كان أن يسجل عليه هذه السابقة".

الكلام هذا نقله عن فخامة العماد أعضاء مجلس نقابة المحررين خلال لقاءهم معه مؤخراً وطبقاً لجريدة السفير التي نشرت التحقيق فأن فخامته ينفعل ويكرر عبارات الأسف وهو يسوق أمثلة كثيرة على الذهنية التي ما زالت منذ الاستقلال تتحكم في إدارة أمور البلاد، والتي تقوم على <<مبدأ غض النظر>> عن الأخطاء التي تراكمت خلال العهود والسنين الطويلة حتى وصل البلد إلى ما هو عليه. ونقلوا عنه أيضاً قوله أنه لم يتعرض لأي من الذين شنوا الحملات عليه وعلى العسكر والأجهزة، لكنه سأل ماذا قدم المنتقدون لإقامة دولة القانون والمؤسسات. هم ينتقدون فقط ويدغدغون عقول الشباب بالكلام عن الحريات، فلا يزايد علينا أحد. فمن يقدم حياته من أجل حرية بلاده هو الذي يكون مؤمناً بالحرية... علينا أن نتوقف عن تهيج الشباب، وأن نقدم لهم شيئاً عملياً لنفعمهم".

نشير هنا إلى أن مجلس الوزراء كان عين القاضي نصري لحود/ شقيق فخامة العماد رئيساً لمجلس القضاء الأعلى، وهو أرفع موقع قضائي في لبنان، كما عين السفير محمد عيسى أميناً عاماً لوزارة الخارجية، ومحمد كركي مديراً عاماً للضمان الاجتماعي، وذلك بعد معارك رئاسية "لحودية، برية، حريرية" شرسة استمرت لعدة أسابيع وانتهت بالتوافق والتراضي على مبدأ "حكلي تا حلكك"، السؤال هنا "مين اللي حك لمين"؟

أن العدل هو أساس الملك وعماد بنيان الدولة، كما أن للعدالة رجالها من القضاة المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، بالجرأة والتجرد. قضاة يعملون بجد وصمت توصلوا للاحقاق الحق وابطال الباطل، ينصرون المظلوم على الظالم حفاظاً على الحريات العامة وحقوق الإنسان وأمنه، معتقدتهم الوحيد القانون سيد الأحكام، القانون للجميع وفوق الجميع.

ترى هل شقيق العماد هو الرجل المناسب للموقع الذي سُلّم له عملاً بمبدأ الحك المتبادل؟ يبقى أن محاسن وكفاءات ونضال شقيق فخامته الذي سيحال على التقاعد بعد أقل من ثمانية أشهر نحيلها على الشعب اللبناني المطلع على حيثياتها، وحكمه بالتالي هو الأصوب.

أما الغريب في قضية وصول الشقيق إلى أعلى منصب قضائي في لبنان هو صمت وسائل الإعلام كما السياسيين الذين لم يعلقوا لا سلباً ولا إيجاباً وكأن الأمر برمته (إلهي) منزل ولا يحق لأحد التحدث عنه.

شقيق فخامته عرف عن برنامج عمله في حفل وداع سلفه القاضي حنين بالتالي: "شعاري في المرحلة المقبلة هو العمل بجد وصمت بعيداً من الوعود والشعارات، أول اهتماماتي رفع شأن القضاة وإنصافهم مادياً ومعنوياً، بشراً وحجراً، ومساواتهم قدر الإمكان بدعم من معالي وزير العدل في المناقشات وتوزيع اللجان مداورة وفي انتقاء البعثات إلى الخارج، فلا يشعر أحد بغبن أو إجحاف لحق به. شعاري في المرحلة المقبلة أن يكون الجسم القضائي سلطة مستقلة استقلالاً كاملاً تعمل بتجرد ونزاهة، منارة علم ومعرفة، مفخرة عدل ونزاهة في مجتمعنا أولاً وفي محيطنا العربي وفي العالم اجمع". ترى هل ماضي الرجل يتناسب مع وعوده!!

للسيد وليد جنبلاط وللكتير من اللبنانيين، ونحن منهم، وجهة نظر متشائمة في القضاء. جنبلاط عبر عن هذا الرأي مؤخراً في لقاء له مع طلاب الجامعة الأميركية حيث دعا إلى أن تتوقف سوريا عن إدارة الملف اللبناني، كي تستطيع المؤسسات الدستورية اللبنانية محاسبة نفسها بنفسها، فيتمكن المواطن من محاسبة المسؤول. ورأى جنبلاط أن القضاء في لبنان هو للأغنياء والأقوياء، وليس للفقراء، ورهن بمزاج القاضي، وقال إن لغالبية القضاة رجلاً أميناً.

أن القضاء الذي تبوّ الشقيق أعلى موقع فيه يحاكم الطلاب فيما غض الطرف عن القوى المخابرتية التي أعتدت عليهم السنة الماضية أمام قصر العدل، ينتهك كافة حقوق سكان الشريط الحدودي ويتهمم زوراً بالعمالة، ولم يحقق في وفات أربعة من أعضاء جيش لبنان الجنوبي داخل سجون الدولة، يحتجز الدكتور توفيق الهندي بتهمة الخيانة المفبركة بعد أن رفض الخنوع والركوع، انتقم من المواطنين الذين شاركوا في استقبال غبطة البطريرك صفير في الجبل، يُبقي الدكتور جعجع في السجن لأسباب سياسية، يتآمر لإبقاء العماد عون خارج لبنان، وتطول القائمة وتطول.

وعدنا فخامة العماد بربيع دولة القانون والمؤسسات لكننا لم نرى حتى الآن غير خريفها. ترى هل أن شقيقه سيعمل لخدمة الحقيقة أم لتسييس أعلى موقع قضائي في لبنان وجعله سلاحاً ضد السيادة من أحرار لبنان؟ إن غداً لناظره قريب والأحكام هي على الأفعال وليس على الكلام الذي رخص ولم يعد له قيمة في "ظل دولة القانون والمؤسسات!!!"